

إعلان عشق أباد الصادر لمنظمة التعاون اللاجئين في عشق أباد، تركمنستان

وإزاء حجم وحدة هذه المشاكل الإنسانية. وندعو إلى تمكين اللاجئين الأذربيجانيين ومن طردوا من العودة إلى ديارهم في أمان وشرف وكرامة، ونؤكد مجدداً تضامناً الكامل ودعمنا للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان لتحقيق هذا المبتغى. وفي هذا الصدد، نطالب بالتطبيق الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

١٠) يُساورنا، على الدوام، عميق القلق بأن الكثير جداً من حالات اللجوء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد طال أمدها وأصبحت تستلزم مشاركة مستدامة وعميقة من المجتمع الدولي وغيرها من هيئات الأمم المتحدة للعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومع غيرها من الجهات العاملة في إطار الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، لحل محنة اللاجئين والتوصل إلى حلول مستدامة تتسق مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. ونذكر، فضلاً عن ذلك، ضرورة مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الحقيقية لحالات اللجوء وفقاً للقانون الدولي، مع احترام سيادة الدول الأعضاء.

١١) نؤكد مجدداً أن العودة الطوعية تظل الحل الأفضل لحالات اللاجئين، وندعو دول المنشأ، وبلدان اللجوء، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمجتمع الدولي ككل إلى العمل سوية للقيام بكل ما يلزم لتمكين اللاجئين من ممارسة حقوقهم في العودة إلى ديارهم. وفي هذا السياق، ندعو إلى التحلي بالإرادة السياسية لمضاعفة الجهود الدولية من أجل تعزيز العودة الطوعية.

ونحث المجتمع الدولي على بذل الجهود حتى لا تصبح هذه المشكلة مصدراً من مصادر التوتر؛

٧) نشتم كرم الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، ونقر بالتأثير الأمني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي ينطوي على وجود أعداد هائلة من اللاجئين على هذه البلدان، ونشير بقلق بالغ إلى تدني مستويات المساعدة الدولية؛

٨) نؤكد على قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وعلى ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) والمبادرة العربية؛ كما نؤكد على أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) هي الجهة التي تجسد المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين بموجب الولاية الممنوحة لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، نشتم عالياً الدور الهام الذي تقوم به الأونروا للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستجابة لنداءات الوكالة ودعمها إلى أن يتم تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم؛

٩) نذكر بقرار منظمة التعاون الإسلامي رقم: ٣٨/١٠-س بشأن "عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان" الذي اعتمده الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، ووثائق المنظمة الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نُعرب عن بالغ قلقنا إزاء محنة أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني طُردوا من المناطق المحتلة في إقليم ناغورنو كاراباخ وما حوله في جمهورية أذربيجان،

١) نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعين في عشق أباد، بتركمستان يومي ١١ و١٢ مايو ٢٠١٢ في المؤتمر الدولي الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول اللاجئين في العالم الإسلامي؛

٢) نُذكر بأن الإسلام قد أرسى، منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً خلت، أسس منح حق اللجوء، وهو أمر أصبح اليوم راسخاً في العقيدة والتراث والتقاليد الإسلامية؛

٣) نُعرب عن عميق قلقنا إزاء أوضاع اللاجئين في العالم، لاسيما أن معظمهم تستضيفهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

٤) نُشيد بمساهمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في استضافة اللاجئين فوق أراضيها، وهو ما تؤكد استضافة الدول السبع والخمسين الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لزهاء ١٠٧ مليون لاجئ، ومن ضمنهم خمسة ملايين لاجئ فلسطيني (طبقاً للإحصائيات التي أوردتها الأونروا)؛ ونُشيد كذلك باستمرار الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الوفاء بالتزامها الراسخ بتوفير الحماية للاجئين، مع مراعاة قدراتها الوطنية وقوانينها المحلية؛

٥) نُشير إلى أن معاهدة عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ يمثلان قيماً مستمرة تتواءم مع القرن الحادي والعشرين. كما نُشير إلى أهمية احترام المبادئ والقيم التي تتضمنها هاتان الوثيقتان؛

٦) نُذكر الأبعاد الاجتماعية والإنسانية لمشكلة اللاجئين والحاجة إلى التعامل مع أسبابها الجذرية،

عن المؤتمر الوزاري الدولي للمتحدة الإسلامي حول لعالم الإسلامي

ن ١١ - ١٢ مايو ٢٠١٢

١٢) تُرحب بالخطوات والجهود الإيجابية التي بذلتها حكومات بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القيام بواجبها بشأن تعزيز العودة الطوعية بطريقة غير تمييزية لمواطنيها إلى بلدانهم بأمان وكرامة ومدعم بالمساعدة والدعم والأمن لضمان إعادة إدماجهم الدائم. ونُشجع كذلك بلدان منشأ اللاجئين الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة في هذا الصدد.

١٣) تُسجل بقلق بالغ الفجوة الكبيرة القائمة بين احتياجات وأماكن إعادة التوطين على مستوى العالم وبين اعتماد معايير انتقائية لإعادة التوطين. ونحث بلدان إعادة التوطين على الاستخدام الفعال والمرن وغير التمييزي لهذا الإجراء، كما نحث مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على مواصلة عملها بالتنسيق، على نحو وثيق، مع البلدان المستضيفة للاجئين، ورفع التقارير حول أنشطة إعادة التوطين على نحو أكثر انتظاماً وفعالية.

١٤) ندعو المجتمع الدولي، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومع غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى توفير مزيد من الموارد لدعم ومساعدة الدول التي تستضيف اللاجئين، وذلك على نحو يتوافق مع مبدأ التضامن والتعاون الدوليين والمشاركة في تحمل الأعباء. كما نُؤكد مجدداً أن الدول التي تواجه تدفق أعداد غفيرة من اللاجئين ينبغي أن تحظى بمساعدة المجتمع الدولي وفقاً لمبادئ المشاركة العادلة في تحمل الأعباء.

١٥) نُشيد بالمساهمة القيمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية ذات الصلة التابعة للمنظمة فيما يتعلق باللاجئين،

وتتطلع، في هذا الصدد، إلى تعزيز هذه المساهمة وتقديمها في الوقت المناسب.

١٦) نستذكر قرار منظمة التعاون الإسلامي رقم: ٣٨/١١ - س الذي صدر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، وغيره من وثائق المنظمة ذات الصلة. ونرحب "باستراتيجية الحل الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج الدائم وتقديم المساعدة للدول المضيفة"، والتي تمخضت عن المشاورات بين حكومات جمهورية أفغانستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان الإسلامية، برعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وذلك على النحو الذي وردت به في الإعلان المشترك الصادر عن المؤتمر الذي عُقد في جنيف يومي ٢ و٣ مايو ٢٠١٢. وندعو إلى التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية من خلال تعزيز التعاون الدولي لدعم العودة الطوعية للاجئين الأفغان بأمان وكرامة، وذلك بهدف وضع حل لواحدة من أكبر حالات اللجوء وأطولها أمداً في العالم.

ونحث على بحث إمكانية وضع مبادرات مماثلة لتعزيز العودة الطوعية للتعامل مع حالات لجوء طويلة الأمد في العالم الإسلامي.

١٧) نُشيد بالدور الريادي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ونثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتبها. كما نُنوّه بموظفي المفوضية وشركائها التنفيذيين لما أبدوه من كفاءة ومهنية وتفان عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي لمواصلة توفير المساعدة اللازمة والدعم المالي لتمكين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من مواصلة النهوض بمسؤولياتها.

١٨) نعرب عن عميق شكرنا للدول الأعضاء المضيفة للاجئين رغم إمكاناتها الاقتصادية المحدودة تأكيداً لقيمها الإسلامية السمحة، نثني على الدول الأعضاء المانحة للمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال اللاجئين، ونثمن في هذا الصدد الجهود الإنسانية والدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لقضايا اللاجئين في العالم كافة والإسلامي خاصة للمنظمات المعنية بهم. كما نشكر المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عُمان والبنك الإسلامي للتنمية على الدعم المادي لإنجاح هذا المؤتمر.

١٩) نُعرب عن امتناننا لتركمنستان، حكومة وشعباً، على هذه الاستضافة الكريمة للمؤتمر الوزاري الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي حول اللاجئين في العالم الإسلامي، والاستفادة من تجربتها الناجحة في تعاملها مع قضايا اللاجئين وعدمي الجنسية في تركمنستان.

أُعتمد في عشق أباد في ١٢ مايو ٢٠١٢.

النص الكامل موجود على الرابط التالي

www.oic-oci.org/external_web/refugees/2012/ar/docs/ASHGABATDECLARATIONFINAL_Arpdf

